التجربة الجزائرية في محاربة آفة البطالةوتأثيرها على الأمن الاجتماعي

د.عبد الكامل خالدي

قسم علم الأجتماع كلية العلوم الأنسانية والاجتماعية جامعة باتنة 1

د.يخلف جمال الدين

قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتسيير–جامعة أم البواقي–

ملخص:

تعتبر آفة البطالة من أهم المشكلات التي تعاني منها جميع دول العالم بما فيها الدول المتقدمة، فلم تعد البطالة مشكلة العالم الثالث فقط بل أصبحت تـهدد الدول المتقدمة كذلك، ولعل الأزمة المالية العالية التي يشهدها العالم في الآونة الأخيرة زادت من تفاقم هذه الآفـة، كما أن الجزائـر تعاني من هذه الظاهرة منذ سنوات طويلة نتيجـة عدة أسباب منها أسباب خارجة عن سيطـرة الدولة مثل :إنخفاض أسعار المحروقات وتزايد عدد السكان، وأسباب نابعة من إتجاهات الدولة مثل:عدم التنسيق بين مؤسسات التكوين وبين سوق العمل، ومهما كانت هذه الأسباب فإن الدولة الجزائرية لم تبق مكتوفة الأيدي بل بذلت جهود معتبرة في محاربة هذهالآفـة، حيث وضعت عدة مشاريع للقضاء عليها، مما أدى إلى تناقص نسبة البطالة في الجزائر سنويا.

الكلمات الدالة:سوق العمل،آفة البطالة،القوة العاملة، مشاريع التشغيل، نسبة البطالة.

Abstract

Thescourge ofunemploymentof the main problemsfaced byall countries ofthe world, includingdeveloped countries,is no longerthe unemploymentproblem ofthe third world, but also become a threat tothe developed countriesas well, andperhaps thefinancial crisis,highin the worldin recent timeshave exacerbatedthis scourge, and Algeriasuffer from thisphenomenonfor many yearsdue to severalreasons, includingreasons beyond thecontrol of the statesuch as:Lowerfuel pricesand a growing population, the reasons stem fromtrends inthe state such as: lack of coordinationbetweentraining institutionsand the labor market, and whatever thereasons, theAlgerian statedid not remainidle, but madeconsiderable effortsin the fight againstthis scourge,and has developedseveral projectsto eliminate them, which ledto a decline inthe unemployment ratein Algeriaannually.

تمهيد:

تعتبر مشكلة البطالة من بين المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستوى تقدم أنظمته االاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فلم تعد البطالة مشكلة العالم الثالث فحسب بل أصبحت واحدة من أخطر المشاكل التي تعاني منها الدول المتقدمة، ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمات الاقتصادية التي تواجه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء هي تفاقم مشكلة البطالة أي التزايد المستمر في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه.

كما تشكل البطالة أيضا مشكلة إجتماعية كبيرة تحتاج منا التأمل في نتائجها وتحليل أثارها وفق منظور المنهج العلمي لمعرفة حجمها وتحديد أسبابها وآثارها في المجتمع، والعمل على تقليص حجم الضرر إلى أقل ما يمكن عن طريق البحث المستمر عن الطرق الناجحة والملائمة لمعالجتها، وسنحاول في هذا المقال الإجابة على الإشكالية التالية:

ماهي الجهود التي تقوم بها الدولة الجزائرية في محاربة آفة البطالة؟ وذلك من خلال محاور البحث الآتية:

1- ماهية البطالة وأنواعها:

1-1. تعريف البطالة:

يمكن تعريف البطالة على أنها حالة عدم وجود عمل لطالبه رغم الرغبة فيه والبحث عنه، أي وجود أشخاص لا يعملون وهم يدخلون في مفهوم قوة العمل إلا أنهم قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه ولكنهم لا يحصلون عليه وبالتالي هم عاطلون عن ممارسة العمل(1).

أما منظمة العمل الدولية فتعرف العاطل عن العمل بأنه: كل قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى،وأن معدل البطالة هو عبارة عن نسبة عدد الأفراد العاطلين إلىالقوة العاملة الكلية وهو معدل يصعب حسابه بدقة وذلك لإختلاف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري أو قروي) وحسب الجنس والسن ونوع التعليم والمستوى الدراسي(2).

وينظر إلى مفهوم البطالة لدى البعض من علماء الإقتصاد على أنها عدم القدرة على إستيعاب أو إستخدام الطاقات أو الخدمات البشرية المعروضة في سوق العمل الذي يعتمد على العرض والطلب والذي يتأثر بقرارات أصحاب العمل والأنظمة التي تفرضها الدول من أجل التقيد بها وفي سوق العمل تتلاقى هذه القرارات مع قرارات هؤلاء الذين هم في حاجة إلى خدمات الأفراد، فالبطالة بهذا المفهوم تعني عدم استخدام القوى البشرية التي تعتمد في حياتها المعيشية إعتمادا كليا على الأجر أي على تقييم الغير لها بالرغم من حريتها القانونية بحيث يمكن تقسيم البطالة إلى مجموعتين:

-بطالة ترجع إلى عدم القدرة على العمل نتيجة عجز جسماني أو عقلي مثلا، وبطالة ترجع إلى عدم الرغبة في العمل نتيجة لأسباب نفسية أو اجتماعية.

-بطالة بالرغم من وجود مجالات عمل ولكن ترجع إلى ضعف أو سوء تنظيم سوق العمل، وبطالة ترجع إلى عدم وجود مجالات عمل أي عدم قدرة رجال الأعمال على إيجاد فرص للعمل وقد يكون ذلك لأسباب عديدة تتصل بأوضاع إقتصادية أو سياسية أو إجتماعية أو غيرها.

ولهذا تعتبر البطالة سمة من سمات نظام السوق ومرتبطة بهيكله ويتوقف حجمها على مدى فاعلية رجال الأعمال وسياسات الدول في القضاء على البطالة والتقليل من آثارها في الوقت المناسب(**3**).

كما يمكن تعريف البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل. والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال (دون الثامنة عشرة) والعجزة وكبار السن. وللحصول على معدل البطالة (Unemployment Rate) يمكن إستخدام المعادلة التالية(4):

$$\text{معدل البطالة} = \left[\frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوى العاملةالعاملة}} \right] * 100$$

1-2.أنواع البطالة: تتمثل أنواعها فيما يلي:

أ- البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment): وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة.

ب- البطالة الهيكلية(Structural Unemployment): وهي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى، إلا أن مثل هذا النوع من البطالة يمكن التغلب عليه عن طريق إكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة والتدريب على مستلزمات الطبيعة الإنتاجية الجديدة للإقتصاد.

ج- البطالة الدورية (Cyclical Unemployment): وهي البطالة الناجمة عن تقلب الطلب الكلي في الاقتصاد حيث يواجه الاقتصاد فترات من إنخفاض الطلب الكلي مما يؤديإلى فقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها وبالتالي إرتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد، إلا أن هذه النسبة تبدأ بالإنخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجدداً.

د– البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment): هي البطالة الناجمة عن إنخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل)، فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية (كقطاع السياحة مثلاً أو الزراعة أو الصيد البحري) فترات من الكساد مما يؤدي إلى فقدان العاملين لوظائفهم في هذه القطاعات مؤقتاً.

هـ–البطالة المقنعة (Disguised Unemployment): لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية حيث يوجد هناك نوع من تكدس القوة العاملة في قطاع معين وغالباً ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية.

و– البطالة السلوكية (Behavioral Unemployment):وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.

ي– البطالة المستوردة (Imported Unemployment): وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب انفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع، وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حالةإنخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل إرتفاع الطلب على سلعة مستوردة(5).

2–أسباب آفة البطالة في الجزائر:

2–1 الأسباب الخارجة عن سيطرة الدولة:

وهي تلك الأسباب التي أضعفت معدلات الاستثمار المحلي و منها عدم توفر فرص العمل و التي كانت خارج نطاق الحكومة في تصرفاتها من خلال إبعاد مسؤولياتها بصفة مباشرة و غير مباشرة و من أهم هذه الأسباب مايلي:

2–1–1.إنخفاض أسعار المحروقات: لا يختلف إثنان أن الاقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على مداخيل البترول و هو ما يعني أنه معرض للصدمات السلبية مع كل إنخفاض و تراجع لسعره في الأسواق الدولية و قد عاشت الجزائر آثار هذا الوضع بشكل واضح و جلي سنة 1986[6] نتيجةالأزمة البترولية حيث إنخفضت أسعار البترول بصورة مستمرة خلال فترة الثمانينات من حوالي 35 دولار للبرميل في سنة 1980 إلى 15 دولار في عام 1986 ما أدى إلى إنكماش إقتصادي في الجزائر نتيجة إتباع سياسات تقييدية بسبب تدهور الريع البترولي و هو ما أدى إلى تقليص حجم الإستثمارات المحلية ومن ثم تقلص إيجاد مناصب عمل.

كما عرف المتوسط العام لأسعار النفط الخام إنخفاضا في المستوى حيث بلغ في عام 2008(حوالي 140دولار للبرميل). ليصل إلى 43.3 دولار للبرميل في شهر جانفي 2009[7] نتيجة نقص الطلب العالمي على هذه المادة الإستراتيجية.

2-1-2.إنخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية:نتيجة انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة من 94% في سنة 1980 إلى 5.3% في سنة 1983 ثم إلى 3.3% في سنة 1986[8] أدى ذلك إلى تناقص واردات هذه الدول من الدول النامية ومنها الجزائر وبالتالي فإن ظاهرة الركود الاقتصادي العالمي كان لها أثر على مستوى الدخل ومن ثم قطاع التشغيل في قطاعات التصدير، و قد تكرر نفس الوضع سنة 2009 نتيجة هبوط أسعار النفط تحت تأثير ركود اقتصاديات الدول المتقدمة الناتج عن التداعيات السلبية للأزمة المالية المعاصرة، حيث إنخفضت أسعار النفط و تراجعت معها صادرات الجزائر من العملة الصعبة بما نسبته 42.64%[9].

2-1-3.تدهور شروط التبادل التجاري الدولي:إن أي إنكماش في أطراف التبادل التجاري الدولي يؤثر على مستوى الدخل الوطني وقدرة الجزائر على إيجاد فرص عمل جديدة، حيث أن إنخفاض سعر الدولار من 124.3% في عام (1984-1985) إلى 101.9% في عام (1986-1987)بإعتبار سنة 1980 سنة الأساسأدى إلى إضعاف القدرة الشرائية للأفراد، لأن الجزائر تتعامل في بيع محروقاتها بالدولار الأمريكي وبالتالي تأثر إستيراداتها من السلع التامة الصنع حيث إنخفض سعر صرف الدولار نحو 30% و 20% أمام كل من الين الياباني و المارك الألماني على التوالي في بداية الثمانينات.

2-1-4.الكثافة السكانية: يلعب السكان في أي مجتمع دورا أساسيا في تحديد حجم المعروض من القوى العاملة حيث تؤدي الزيادة الكبيرة في عدد السكان مع زيادة الإنتاج في ظل بقاء العوامل الأخرى ثابتة على حالها إلى إنخفاض في مستوى المعيشة و إنتشار ظاهرة البطالة بمختلف صورها.

2-2.الأسباب النابعة من إتجاهات الدولة الجزائرية:

إن السياسات المتعاقبة بينت مدى هشاشة القرارات الحكومية في زيادة حدة البطالة بطريقة غير مباشرة وتتمثل هذه السياسات فيمايلي:

2-2-1.التوقف عن تعيين الخريجين: إن سياسة التعيين المباشر لحاملي الشهادات العليا و الجامعية وكذلك خريجي المعاهد والمدارس المتخصصة كانت من أهم مهام الحكومة الجزائرية حيث كانت تتكفل الدولة بتعيينهم في القطاعات الحكومية، والمؤسسات الاقتصادية العمومية ضمن سياسة إجتماعية متكاملة وهذا ما أدى إلى ظهور البطالة المقنعة بهذه الأجهزة لأن السياسة الخاصة بإنشاء عدد هائل من مناصب العمل في القطاع العمومي نجم عنه ارتفاع في نسبة العمال الأجراء الدائمون في مجمل الوظائف حيث أصبح الأجراء يمثلون نسبة 66.5% من مناصب الشغل سنة 1982 بينمالم تتجاوز هذه النسبة 35% سنة 1966، بينما خلال النصف الثاني من الثمانينات و المرافق للمخطط الخماسي الثاني (1985-1989) تميز تطور الشغل بسلسلة من العوامل منها

الصدمة النفطية لسنة 1986 و تغير دور الدولة في تعيين الخريجين و تغيرت مشكلة البطالة لتظهر بطالة المتعلمين اليوم بدلا من بطالة الأميين في السبعينات.

2-2-2. عدم التنسيق بين التعليم و التكوين وسوق العمل:[10]إن عدم التنسيق بين التعليم و التوظيف قد يؤدي إلى تراجع عائد التعليم و هذا نتيجة الحصول على مناصب عمل بدون مراعاة التخصصات التعليمية حيث إن هذه الأخيرة نمطية و غير متطورة مما أدى إلى تزايد أعداد الخريجين و خاصة ذوي المؤهلات المتوسطة مما أدى إلى زيادة في المعروض من الخريجين عن حاجة سوق العمل وعدم تجانس في هيكله بحيث كان هناك عجز في بعض التخصصات مقابل فائض في تخصصات أخرى، مع عدم وجود طلب مماثل لها و عدم مواكبتها لمتطلبات سوق العمل.

2-2-3. قوانين العمل و تشريعاته:إن محتوى التشريعات الخاصة بقانون العمل قد أسهمت بطريقة مباشرة في إرتفاع معدلات البطالة في التشريع الصادر في سنة 1990 بحيث أن محتواه له علاقة بإلتزامات الجزائر اتجاه الهيئات و المنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية وكان الأمر كذلك بالنسبة إلى المبادئ الأساسية المتعلقة بالمفاوضات الجماعية (اتفاقية 98) و الحرية النقابية للعمال و أرباب العمل (إتفاقية 1987) و حق الإضراب (إتفاقية 87) و دور مفتشية العمل و إدارة الشغل (إتفاقية 81)، فمن المسلم به أن الإنتقال من نظام القانون الأساسي و التنظيمي إلى قانون إتفاقية العقود الجماعية لتسيير علاقات العمل أمر يدل على تغيير سياسة التوظيف بحيث صار إنتقال العامل من درجة إلى أخرى يرتبط بعوامل شكلية بعيدة عن حسابات المهارة والكفاءة، ويضاف إلى ذلك أن الأجور تتحدد وفقا لهذه التشريعات بصرف النظر عن حسابات الكفاءة الإنتاجية الأمر الذي أدى إلى إنخفاض إنتاجية العامل في القطاع الحكومي وقطاع المؤسسات الاقتصادية العمومية كما أن نظام الأجور في القطاع الخاص إتسم بالجمود مما جعله مسؤولا عن تزايد البطالة، وبروز ظاهرة البحث عن أعمال إضافية، خاصة في القطاع الخاص والقطاع الغير رسمي و بالتالي حجب فرص عمل إضافية عن الدخلاء الجدد لسوق العمل و تزايد معدلات البطالة.

2-2-4.قلة المؤسسات البحثية:إن تطور أساليب الإنتاج والاختراعات والابتكارات التي تتمتع بها المؤسسة من شأنها أن تحدث ثورة تكنولوجية[11] بإستحداث سلع تتلاءم مع المنتجات في الأسواق الدولية، أما الطرق التقليدية في الإنتاج فقد أدت إلى ضعف القدرة التصديرية للاقتصاد الوطني مما أثر على مستوى الدخل والعمالة معا، بالإضافة على عدم وجود مخابر البحث لدى هذه المؤسسات وعدم تخصيص مبالغ مالية من أجل تطوير البحث وعدم التناسق بين مراكز الدراسات والبحوث التطبيقية وبين المؤسسات الاقتصادية أدى إلى ضآلة في التدفقات الإستثمارية الخارجية إلى الجزائر وهذا من أحد أسباب زيادة البطالة بحيث يرى البعض[12] أن ثبات

حجم الإنتاج وإرتفاع مستوى التكنولوجيا يؤديان على خفض العاملين المباشرين في مجال الأنشطة الاقتصادية ويرفع عدد العاملين الغير مباشرين في هذه الأنشطة.

2-2-5. التوزيع الجغرافي للسكان: تعاني الجزائر من إختلال في توزيع السكان و كثافتهم في المناطق المختلفة، حيث تقدر الكثافة العامة لسكان الجزائر لسنة 2006 بـ 13.9 نسمة/كم^2 إلا أننا كلما إتجهنا من الساحل إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب تناقصت الكثافة الفعلية والملاحظ أن عدد سكان المدن تضاعف 3 مرات كما تضاعف عدد المدن التي يزيد عدد سكانها عن 100ألف نسمة، إن هذا التباين في التوزيع الجغرافي أدى إلى ظهور نسبة البطالة في التجمعات السكانية الكثيفة مما أدى إلى الطلب المتزايد على الخدمات الاجتماعية كما وضغ ضغوطا على المنشآت الإنتاجية ومن ثم حدوث خلل في سوق العمل الجزائري(13).

3- المجهودات التي قامت بها الدولة الجزائرية في محاربة هذه الآفة:

تعتبر مكافحة البطالة من أهم إنشغالات الحكومة الجزائرية حيث بذلت مجهودات كبيرة ومعتبرة وتم صرف أموال ضخمة في محاربة هذه الآفة ووضع إجراءات عديدة لمواجهتها نذكر منها مايلي:

3-1- مشاريع التشغيل في الجزائر :

3-1-1. عقود ما قبل التشغيل: حيث أن هذهالعقود موجهة إلى الجامعيين و التقنيين الساميين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 سنة و35 سنة وتهدف إلى تمكين هذه الفئة منإكتساب الخبرة الكافية لإدماجهم في سوق العمل إذ تم توظيف 59781 شاب سنة 2004 مقابل 5200 شاب خلال سنة 2003، لكن هذا البرنامج لم يجد القبول من طرف الشباب بسبب ضعف قيمة التعويضات المالية وإمكانية عدم الإدماج في العمل بعد إنتهاء مدة التشغيل،وبلغ عدد مناصب العمل 258869 منصب خلال الفترة 1999-2008.

3-1-2. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: والتيأنشأت سنة 1996 وتعمل على إعانة الشباب العاطل عن العمل لإنشاء مؤسسة مصغرة بحيث تقل تكلفتها عن 10 ملايين دينار جزائري، وفي إطار نفس البرنامج سنة 2004 تم إنشاء 6677 مؤسسة صغيرة من خلالها تم توفير 18980 منصب عمل، وتؤكد الإحصائيات أن عدد المناصب المستحدثة خلال 1999- 2008 كان 276174 منصب.

3-1-3.الصندوق الوطني للتأمين من البطالة: وظيفة هذا الجهاز إدماج العاطلين عن العمل والحفاظ على مناصب الشغل، وقد ساعد هذا الصندوق بالاحتفاظ بـ1837منصب شغل سنة 2004.

3-1-4. الوكالة الوطنية لتسيير التشغيل :أنشأت سنة 2004 وتخص الشباب العاطلين عن العمل و الحرفيين و النساء بالمنازل وتتراوح قيمة القروض بين 50000دج و400000دج .

3-1-5. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:حيث في الفترة 2001-2004 سمح هذا البرنامج بإنشاء 822187 منصب عمل حيث مكن قطاع الفلاحة من تطوير التشغيل بفضل أفاق تكييفه وتوسع مجاله.

3-1-6. الوظائف المأجورة لمبادرة محلية:أنشأت سنة 1990 تبنت الحكومة برنامجا خاصا لتخفيف من حدة البطالة و ذلك لإنشاء صيغة جديدة لإدماج الشباب في الحياة المهنية و هذا البرنامج يهدف إلى إنشاء وظائف مأجورة لمبادرة محلية لدى مؤسسات أو إدارات محلية لمدة تتراوح من 3 إلى 12 شهر الذي سمح بتوظيف 72.500 شاب سنة 2004 إلا أن الوظائف المنشاة تمركزت كلها في القطاع الخدمي.

3-1-7. برنامج الإنعاش الاقتصادي: إنطلق هذا المخطط سنة 2002 وإمتد إلى 2004 وقد خصص غلاف مالي قدر بـ 525 مليار دينار من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني وترقية الأنشطة وتوفير مناصب العمل وتهيئة البنية التحتية للإقتصاد الوطني عبر ثلاث محاور: محاربة الفقر– إنشاء مناصب عمل– التوازن الجهوي.

وقد ساهم هذا البرنامج بإمتصاص البطالة منذ إنشاءه فقد وفر 751812 منصب عمل منها 296300 منصب دائم أي نسبة معتبرة تصل إلى 46.3% و تنحصر القطاعات التي توفر مناصب عمل في الفلاحة بـ 65.3% والصيد والموارد البحرية بـ 14.02% وبدرجة أقل السكن وأشغال المنفعة العمومية ذات الكثافة العالية من اليد العاملة والتي تقدر بـ 9.814 %لكل منها ، وقد تم إحداث457431 منصب شغل في إطار هذا البرنامج بالنسبة للسنتين 2001-2002 وهي مناصب ذات صفة مؤقتة في إطار الإصلاحات التي تقوم بها الحكومة.

3-1-8.الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI: وتهدف هذه الوكالة إلى تشجيع الاستثمارات و ذلك من خلال الخدمات التي تم تقديمها ومنها المزايا الضريبية المرتبطة بالاستثمار و هذا ينعكس ايجابيا في إحداث مناصب شغل و بالتالي التخفيف من البطالة، ومنذ إنشاء الوكالة سنة 2001 بمبلغ 743.97 مليار دينار سمح بتوفير 178166 منصب شغل و تتوقف فعالية هذه الوكالة على توفير محيط مشجع للاستثمار.

3-2- الإجراءات الجديدة لمحاربة آفة البطالة : قررت الحكومة الجزائرية مؤخرا تخفيض سن الاستفادة من الإعانات إلى 30 سنة وخفض معدل عمر البطالين المستفيدين من دعم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة إلى 30 سنة بدل 35 سنة في خطوة كبيرة لتوسيع دائرة الاستفادة إلى فئات أخرى من البطالين،وعززت التعديلات الجديدة دور الصندوق الوطني للتأمين على البطالة جهود مرافقة إدماج أصحاب المشاريع الصغيرة للفئة العمرية 30-50 سنة (35-50 سنة سابقا)، ونصت المادة الثامنة من المرسوم الرئاسي على مايلي: "يستفيد البطالون ذوو المشاريع من التكوين والاستشارة للتأمين على البطالة من تأسيس مشاريعهم وإقامتها".

وقدنصت التعديلات الجديدة على تكفل الدولة بالمصاريف المرتبطة بالدراسات والخبرات والتكوين المنجزة والتي يطالب بها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في إطار مساعدة البطالين ذوي المشاريع، وتعنى الإجراءات والتحفيزات الجديدة البطالين أصحاب المشاريع التي لا تتجاوز قيمتها 10 ملايين دينار أي 1 مليار سنتيم. وتأتي هذه التعديلات لإدماج أوسع في المسار والقضاء على البطالة المنتشرة بين فئة الشباب، حيث تشير تقارير حكومية ودولية إلى أن فئة البطالين الشباب وخصوصا الجامعيين تعد أهم فئة في الجزائر حيث تقارب 30 بالمائة من مجموع البطالين، وتعززت التعديلات الجديدة بتعديلات إضافية على أحكام المرسوم الرئاسي الصادر في سنة 2003 الذي يحدد شروط منح الإعانة لهذه الفئة العمرية ونصت على أحكام مالية ونسب الدعم ومساهمات الأشخاص في هذه المشاريع والتي تتراوح بين 5 بالمائة إلى 25 بالمائة حسب قيمة الاستثمار، وألزمت المؤسسات المالية بأجل أقصاه شهرين من تاريخ إيداع الطلبات للفصل في الملفات بموجب القانون الجديد، كما نص المرسوم التنفيذي على إجراء جديد لتسريع إطلاق المشاريع الاستثمارية من خلال إنشاء لجان إنتقاء في فروع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لإعتماد وتمويل المشاريع، وتضم اللجان ممثلين عن الولاة ومديرية التشغيل الولائية والسجل التجاري والضرائب و ممثلين عن البنوك المعنية بالتمويل، وبرئاسة ممثل عن الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وحددت صلاحية الصندوق الوطني في تسليم شهادة القابلية والتمويل عن كل المشاريع المقبولة من قبل لجنة الانتقاء والاعتماد والتمويل، ومنح المرسوم الجديد أمام الذين رفضت ملفاتهم من قبل المؤسسات المالية الحق في تقديم طعن جديد،حيث نصت المادة 24 المعدلة على أنه في حالة"الرفض المبرر لطلب القرض المبرر والمبلّغ للبطال أو البطالين ذوي المشاريع وللصندوق الوطني للتأمين على البطالة، يدرس هذا الأخير إعادة تقديم طلب القرض بعد رفع التحفظات التي أبداها البنك أو المؤسسة المالية في أجل لا يتعدى 15 يوما من تاريخ الإستلام بالرفض.

الخاتمة:

من خلال كل ما سبق يتبين لنا أن مشكلة البطالة في الجزائر تعود إلى عدة أسباب يمكن إجمالها في مجموعتين، مجموعة الأسباب الخارجة عن سيطرة الدولة و من أهمهاإنخفاض أسعار المحروقات والركود الاقتصادي في الدول المتقدمة، و إنخفاض سعر الصرف مقارنة بانخفاض قيمة الدولار الأمريكي وتدهور شروط التبادل التجاري، و إرتفاع الكثافة السكانية، أما المجموعة الثانية و هي الأسباب التي تدخل في نطاق سيطرة الحكومة و هي ترجع لدولة في إلتزامها بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا وعدم ملائمة المنظومة التعليمية و التكوينية مع متطلبات السوق، ويضاف إلى ذلك التشريعات الخاصة بالعمل وعدم الإهتمام بالبحث العلمي ويؤثر بعض هذه الأسباب في جانب الطلب على العمل بينما يؤثر جانب آخر من جانب العرض منه وقد يؤثر بعض منها في كلا الجانبين،

و إن كانت الإصلاحات الإقتصادية قد ساعدت في إعادة التوازنات النقدية والمالية إلا أنها ساهمت في زيادة قيمة الفاتورة الاجتماعية بمعدلات متزايدة للبطالة، و بإيعاز من المؤسسات المالية الدولية بعد موجة الانتقادات التي وجهت لهم عملت هذه الأخيرة على تنفيذ بعض الإجراءات للتخفيف من آثار هذه الإصلاحات.

إن مواجهة البطالة في ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي شديدة التواضع وغير كافية فلم تتقدم هذه الأجهزة منذ نشأتها إلا 23000 منصب عمل سنوي أي ما يقارب حوالي 245.000 منصب دائم منها حوالي 60% فرص عمل دائمة و 40% فرص عمل مؤقتة وإذا تم الاقتصار على فرص العمل الدائمة فقط فإن هذه النسبة تكون2.7% فقط و هو عدد محدود جدا، لذا فإن القضاء على مشكلة البطالة يتمثل في وضع نمط تنموي هدفه تحقيق مستوى مرتفع من التوظيف وذلك برسم و تنفيذ برامج تطوير القطاعات الإنتاجية مع الإسراع نحو تطوير سوق العمل.

وفي النهاية يمكن القول أن الجهود الكبيرة التي أولتها الحكومة الجزائرية للحد من آفة البطالة لم تصل إلى المستوى المطلوب لأن هذه الآفة لاتزال متفاقمة في المجتمع الجزائري، لذلك يتطلب من الحكومة بذل المزيد من الجهود للحد من هذا الآفةالتي تعد حاجزا أمام النمو الاقتصادي والاجتماعي، وفي الأخير ومن أجل تحقيق فعالية في محاربة هذه الآفة، فإننا نتقدم بجملة من التوصيات نوجزها في النقاط التالية:

- بناء المزيد من المصانع التي تزيد من إمتصاص البطالة؛
- تدعيم مختلف الأجهزة الموجودة و المتعلقة بتشغيل الشباب والحماية الإجتماعية؛
- إقامة المنشات القاعدية الاقتصادية وتحسين مناخ الاستثمار لتوفير فرص عمل كافية ؛
- ضرورة رفع معدل النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلي تخفيض البطالة؛
- تطوير نظام المعلومات المتعلق بسوق العمل لتمكين طالبي العمل والعارضين له من الالتقاء وفق حاجة المستثمر ومؤهلات العمال؛
- توسيع سياسة التدريب للعاطلين عن العمل لتنمية مهاراتهم بما يتوافق مع سوق العمل في ظل التكنولوجيا الحديثة؛
- العمل على توفير اختصاصيين متميزين في بعض التخصصات، وخاصة في مجالات العلومالتطبيقية والتقنية للإنطلاق نحو العالمية، وذلك من خلال التأهيل الإضافي الهادف ممايسهل عليهم الإندماج ضمن المؤسسات؛
- تشكيل لجان وطنية إستشارية للتشغيل، حيث أن هذه اللجان سيكون لديها المقدرة على تحسسحاجات الناس عن قرب وإختيار وتحديد البدائل والأولويات وتشخيص الإحتياجات الفعليةفي المنطقة؛
- وضع مؤسسات تمويل تجابه الفقر والبطالة بتوفير قروض صغيرة؛

– رفع كفاءة الشباب وصقل مهاراتهم في مجالات تخصصاتهم وربطها بمهارات إضافية ضمننفس العائلة المهنية،لتوسيع آفاق الحصول على فرصة عمل(14) حيث أنه كلما زادت مهارات طالب العمل كلما زاد حضهُ في الحصول على منصب عمل.

قائمة الهوامش:

(1)زيدان، رامي،**خمسة أسباب لظاهرة البطالة في سوريا** (مقال)، صحيفة تشرين، الصفحة الاقتصادية، العدد 9918، الجمهورية العربيةالسورية – دمشق، 2007.

(2) الدباغ،أسامة بشير،**البطالة والتضخم**، المؤسسة الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007.

(3)البكر، محمد عبدالله،**أثر البطالة في البناء الاجتماعي** (دراسة تحليلية للبطالة وأثارها في المملكة العربية السعودية)، مجلة المال والاقتصاد،2007.

(4)ميزس، لودفينغ فون،**السياسة الاقتصادية**، ترجمة حازم نسيبة،الأهلية للنشر والتوزيع بالتعاون مع مصباح الحرية – معهد كيتو، الطبعة الأولى، 2007.

(5)حريري، فلاق، **مسببات ظهور البطالة وآثارها الاقتصادية**، الملتقى الدولي حول استيراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة، يومي 16/15نوفمبر2011.

(6) لخضر زكراوي، **تطور نظام الصرف في الجزائر أسباب و آثار تخفيض قيمة الدينار**، رسالة ماجستير العلوم الاقتصادية، فرع نقود و بنوك مالية، جامعة الجزائر، 2000، ص 183.

(7)علا الصيداني، الاتحاد العام لغرف التجارة و الصناعة والزراعة للبلاد العربية، الأمانة العامة، **ورقة حول أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية**، 11-12 نوفمبر 2009، ص 7.

http://www.css.escwa.org. تم تصفح الموقع: 2011/02/11.

(8) **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها**، دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، 2005، ص 144.

(9) التغيرات الحاصلة في الميزان التجاري خلال الفترة (2008-2009)

http://www.afdb.org, présentation général de l'Algérie, P2 تم تصفح الموقع بتاريخ: 2011/06/05.

(10) مشروع تقرير حول **علاقة التكوين بالشغل**، الدورة الرابعة عشر المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، نوفمبر 1999، ص 62.

(11) مداخلة الأستاذة مسكة بعداش: **الأداء الفعال لدراسة الجدوى التقنية أحد مقومات نجاح المشروع الاستثماري**، الملتقى الدولي حول أهمية الشفافية ونجاعة الاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 28-30 جوان 2003.

(12) أشرف محمد جمعة البنان، **دور الصناعات الصغرى في حل مشكلة البطالة في مصر**، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2003، جمهورية مصر العربية، ص26.

(13)بلقاسم، خدادمية، **أسباب مشكلة البطالةفي الجزائر**، الملتقى الدولي حول استيراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة، يومي 16/15نوفمبر2011.

(14)صاطوري، بهلول،**أزمة البطالة وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الدولي حول استيراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة، يومي 16/15نوفمبر2011.